المرسل لا يتوقف على المشتقية فلذا لا يحتاج الى وقوعه اولا في المصدر
ثم سريانه منه الى المشتق بل يقع المجاز ابتداء في المشتق لكن باعتبار
مادته لا باعتبار هيئته وذكرهما المصدر في اثنا تقرير ذلك ليس
لاجل ان المجاز جرى فيه اولا ثم سرى منه الى المشتق لعدم توقف المجاز
على ذلك فالامر في غنية عن ارتكابه بل لاجل ان المجاز وقع في المشتق
باعتبار مادته فهو مطرود لذكر المصدر لاجل بيان ما ذكر ولو كان مرادهم
ان المجاز يكون اصليا وتبعيا لنبهوا على ذلك بالصريح لانهم ينبهون
على اقل من ذلك فكيف بالامور الكلية فلا يحتاج الى قول العصيد لا ينال
لا ينبوع هذا البحث من الشم وقد صرح في رسالته الفارسية
لا كتفا في بعض اقسام الاستعارة التبعية بمجرد كونها تابعة لاحد
الجزئين وهو الزمان بدون استعارة للمصدر وهو الحدث وذلك في
استعارة الفعل من زمان الى زمان كما في انا فتحنا لك فتجافات
الاستعارة في لفظ فتحنا بتمامه عنده وتابعة لتشبيه الفتح في
المستقبل بالفتح في الماضي في تحقق الوقوع من غير استعارة
المصدر اعني الفتح لان الفتح حقيقة في الماضي والمستقبل فقد
اكتفى في الاستعارة التبعية في الفعل بكون العلاقة في جزئه
اي الزمان فكيف جوز هنا كون المجاز اصليا مع ان العلاقة في جزء
الفعل لانا نقول بحثه مع الماتن الزامي لا تحقيقي لان الماتن لا يكتفي
في التبعية بما اكتفى به الشم بل يشترط استعارة المصدر ايضا
مع تحقق العلاقة في المصدر **تنبيهان الاول** قال شيخنا
الملوي هل تكون الاستعارة المكنية تبعية لم ار من صرح به ونقل
عن بعضهم جوازه ومثل له باراق الضارب دم زيد شبه الضارب
بالقاتل على طريق الاستعارة بالكناية فالضارب استعارة مكنية
على مذهب من يرى انها لفظ المشبه وهو مشتق فتكون تبعية والاراقة
تخييل ما وجدها او بتبعيته تعلقتها بالدم فلا وجه لرد السكاكي التبعية

الي

الى المكنية اذ ما فر منه وقع فيه في غير نحو اظفار المنية **الثاني** قال ايضا
هل نحو انجيني ان تقتل زيدا اصلية او تبعية قال بعض من لا تحقيق
عنده انها اصلية لان المعنى على المصدر قلت ويرده انا لا نسلم ان
المصدرية جزء من المستعار بل المستعار هو لفظ تقتل الذي هو مكان
تضرب والعبرة باللفظ والمصدر ليس ملفوظا به بل منسبك من ان والفعل
وايضا باطل ان يكون لفظ ان استعارة لانه مستعمل في معناه الموضوع
له وباطل ان يكون المستعار هو المجموع اذ لا يكون المستعار مركبا الا في
التمثيلية وليس هنا تمثيل **وانكر التبعية** فقدم المصنف **المفعول**
الذي هو لفظ التبعية واخر الفاعل الذي هو السكاكي **لانه** اي لان
تقديم المفعول المذكور **من وضع الظاهر موضع المضمر** قال في
المفعول للعهد ووضع الظاهر موضع المضمر في هذا المقام لنكتة
بينها بقوله **لكان** اي لوجود خوف **الا لتباس** اي لو قال وانكرها
لا التبس الامر ولم يظهر المراد لانه سبق ذكر الاستعارة الاصلية
والتبعية الجارية في المشتق والجارية في الحروف وكل منها يصلح ان يكون
مرجعا للضمير والمقام وان كان مقام الاضمار لتقدم المرجع الا انه عدل عنه
الى الظاهر خوف الاشتباه فان **قلت** الامر الذي يجب لاجله ذكر المفعول
ضميرا مقدما وهو بنا الكلام على الاختصار قد ارتفع بالاتيان بالاسم
الظاهر فكان القياس تاخيره عن الفاعل لان رتبة المفعول التاخير
قلت لما كان الظاهر المذكور خلفا عن ضمير مقدم كان ذلك مرجحا
لتقديمه على الفاعل ولهذه اللطيفة اعاد الشم قوله **موضعه**
عطف على تقدم عطف تفسير **موضع المضمر** وعلل التقديم بقوله
لان الضمير كان منفصلا هذا لا دخل له في التعليل بل المقصود قوله
واجب التقديم على الفاعل لعدم تعذر الاتصال كما هو
القاعدة النحوية وهي انه متى تاتى الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال
فلما كان الاسم الظاهر عوضا عن الضمير كان الراجح تقدمه لوجود سببه

Copyright © King Saud University